

## تعديلات قانونية في مصر تثير أزمة بين القضاة والحكومة

القاهرة - "الخليج": 2007-11-23

تصاعدت من جديد، حدة المواجهة بين الحكومة المصرية ونادي القضاة، على خلفية اعتزام وزارة العدل، إدخال تعديلات على قانون السلطة القضائية، يقول القضاة إنها تستهدف زيادة التدخل الحكومي في شؤونهم وإحكام الحصار الإداري على ناديمهم، عقاباً له على مواقفه في العامين الأخيرين، خاصة تلك الراضة للتجاوزات في الانتخابات النيابية.

ومن جهة أخرى اعتقلت قوات الأمن 9 من نشطاء جماعة الإخوان المسلمين في مصر. وعقد مجلس إدارة نادي القضاة برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز اجتماعاً طارئاً مساء أمس الأول، أعلن عقب انتهائه عن اعتبار نفسه المجلس في حالة انعقاد دائم لحين انعقاد الجمعية العمومية للقضاة والمقرر لها نهاية الشهر الحالي. وقرر المجلس إدراج مشروع التعديلات الحكومية على أولويات أعمال الجمعية، فضلاً عن دعوة القضاة إلى مناقشة المشروع في الجمعيات العمومية لمحاكمهم، من خلال أندية القضاة بالأقاليم، وتقديم المقترحات بشأن سبل مواجهة التعديلات الحكومية الجديدة. ودعا المستشار زكريا عبد العزيز مجلس القضاء الأعلى إلى تأجيل مناقشة المشروع الحكومي إلى حين انتهاء القضاة من دراسته وإبداء الرأي بشأنه.

فيما انتقد عبد العزيز ما وصفه بـ"السرية" التي أحاطت بها وزارة العدل مشروعها لتعديل القانون وإحالاته "خفية" إلى مجلس القضاء الأعلى، وغيره من الهيئات القضائية، مذكراً وزارة العدل بتأكيد البرنامج الانتخابي للرئيس مبارك على دعم استقلال القضاء عن طريق إلغاء المجلس الأعلى للهيئات القضائية وتعديل قانون السلطة القضائية، بما يضمن وجود موازنة مستقلة للقضاء والنيابة العامة، اعتباراً من العام المالي 2008 إضافة إلى دعوته إلى تعزيز استقلال القضاء والحد من صلاحيات وزارة العدل بشأنهم. وأكد عبد العزيز أن التعديلات الحكومية الجديدة تطيح بمبدأ استقلال القضاء وموازنته وتناك من مكانة مجلس القضاء الأعلى ومن حصانة القضاة.

ويرى قضاة إصلاحيون أن التعديلات الحكومية الجديدة تعيد إلى الأذهان المحاولات الحكومية المستمرة للتدخل في شؤون القضاة، بما يسمح للحكومة بملاحقة معارضيها في صفوف القضاة إدارياً، وبما يتيح لها فرض حصار مالي على القضاة وناديمهم.

ويبدي القضاة مخاوفهم من نص في التعديلات الجديدة يقضي بإنشاء مجلس أعلى للهيئات القضائية برئاسة رئيس الجمهورية، وهو ما يعني في رأيهم أن تؤول صلاحيات رئيس المجلس في هذه الحالة إلى وزير العدل بما يؤدي إلى تكريس السيطرة الحكومية على القضاء.

وتوقع المستشار أحمد مكي نائب رئيس محكمة النقض ورئيس لجنة تقييم قرارات الجمعية العمومية للقضاة أن إقرار تلك التعديلات ينذر بإطلاق يد وزارة العدل في "التحرش" بالقضاة والتربص بهم وافتعال الأزمات معهم لاستبعاد "المعارضين والإصلاحيين" منهم.

كما يتخوف مراقبون وسياسيون وقانونيون من أن يؤدي إقرار التعديلات الحكومية إلى "مذبحة جديدة" للقضاة المصريين، خاصة أنها تعطي لوزير العدل وهو أحد أعضاء السلطة التنفيذية الهيمنة على كل رؤساء الهيئات القضائية، وتجعله رئيساً لشيوخ القضاة ورؤساء المجالس العليا للهيئات القضائية، كما تتضمن إلغاء الميزانية المستقلة للهيئات القضائية، وإهدار استقلالها، وسلب اختصاص مجالسها العليا، وتحويل لوزير العدل سلطة التدخل في صميم شؤون القضاة، وجعل موافقته على كثير من الموضوعات شرطاً أساسياً لإصدار قرار بالموافقة، بجانب ما تضمنته من إهدار لحصانة القاضي التي تعد الضمانة الأساسية لاستقلال وحياد القضاء.

وقال نواب معارضون ومستقلون إنهم يعتزمون التصدي "بكل قوة" لأي محاولة حكومية لتمرير تلك التعديلات عبر البرلمان، وحذر صبحي صالح النائب عن جماعة الإخوان المسلمين من أن إقرار تلك التعديلات من شأنه "هدم حصن القضاء"، ودفع جميع طوائف الشعب المصري وفي مقدمتهم القضاة إلى مزيد من الاحتقان والقهر.

ورأى الدكتور أحمد أبو بركة عضو اللجنة التشريعية بمجلس الشعب أن أخطر ما تتضمنه التعديلات هو النص المقترح في المادة الخامسة، والذي يخضع قرارات مجالس الصلاحية في الهيئات القضائية المختلفة في الطعن عليها أمام هذا المجلس المزمع تشكيله بالقانون الجديد، ليصبح المجلس هيئة استئنافية في القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، والمجلس الخاص بمجلس الدولة، والمجلس الأعلى لهيئات النيابة الإدارية، والمجلس الأعلى لمحكمة النقض، والجمعية العمومية للمحكمة الدستورية، بما يقم رقابة على هذه المجالس كلها تجعل وزير العدل، قِيماً على هذه المجالس جميعاً ومعقّباً عليها، وهو ما يمس السلطة القضائية في الصميم، وينهي بشكل عملي استقلال القضاء.

ومن جهة أخرى أعلنت جماعة الإخوان المسلمين أن قوات الأمن قامت فجر أمس بحملة اعتقالات جديدة في صفوفها، وألقت القبض على تسعة من نشطاءها بمحافظة المنوفية، مشيرة إلى أن من بين المعتقلين إبراهيم حجاج المرشح السابق لمجلس الشعب وأن أغلبهم من المدرسين. وذكرت الجماعة أن حملة الاعتقالات الجديدة تأتي بعد يومين من الإفراج عن خمسة من نشطاء الجماعة بقرار من محكمة استئناف شبين الكوم لعدم ثبوت التهم الموجهة إليهم من قبل النيابة. وعلى صعيد مغاير دعا محمد مهدي عاكف، المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين في رسالته الأسبوعية الشعوب العربية والإسلامية، وكل مؤسسات المجتمع المدني في العالم أجمع، إلى إعادة تفعيل وإنشاء المزيد من لجان مناصرة الشعب الفلسطيني، والشعوب التي تعاني من بطش الاحتلال، ودعم هذه اللجان مادياً ومعنوياً، حتى تستطيع أن تؤدي دورها في الوقوف مع هؤلاء المستضعفين. من جهة أخرى، أجلت محكمة عسكرية مصرية أمس محاكمة 40 من قيادات جماعة الإخوان بتهم الإرهاب وتبييض الأموال والانتماء لجماعة محظورة ليوم الأحد المقبل.